المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الأداء السياسي والدبلوماسي القطري اتجاه تحديات الأزمة الخليجية – القطري 2017
اسم الكاتب: مجيد كريم عبود
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6705
تاريخ الاسترداد: 2026/04/16 03:19 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الأداء السياسي والدبلوماسي القطري اتجاه تحديات الأزمة الخليجية – القطري ٢٠١٧

مجيد كريم عبود
جامعة بغداد| كلية العلوم السياسية
alzaermageed8787@gmail.com

الملخص

شهد مجلس التعاون الخليجي لحظة فريدة في تاريخه منذ نشأتهِ، وذلك بعد سحب دولة الإمارات والسعودية والبحرين سفرائهم من الدوحة في آذار ٢٠١٤، وجاء هذا التصعيد من قبل الدول الثلاث رداً على دور قطر الإقليمي، وتلاشى مفهوم الأمن الجماعي لدول مجلس التعاون، عندما قامت ثلاث دول أعضاء في مجلس التعاون، السعودية والإمارات والبحرين بالتحالف مع دولة "مصر" بفرض الحصار في حزيران عام ٢٠١٧ على دولة " قطر" مما أدى إلى تغيرات كبيرة في تصور الأعضاء لأمنهم ومصدر التهديدات التي تتعرض لها، يختلف جذرياً عن التصور الذي نشأ مجلس التعاون لأجله، إلا ان قطر استطاعت احتواء تلك المتغيرات من حدتها عن طريق الأداء الحكومي على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك بواسطة توظيف قدراتها الاقتصادية والمالية والإعلامية، وتعزيز شراكتها الإقليمية والذي اسهم في موازنة التهديد مع الأطراف الأخرى للأزمة الخليجية – القطرية.

الكلمات المفتاحية: قطر، الأداء السياسي، الأداء الدبلوماسي، الأزمة الخليجية – القطرية، تحديات الأزمة.

تاريخ الاستلام :٦/١٥/ ٢٠٢٤	تاريخ القبول: ٧/٧/ ٢٠٢٤	تاريخ النشر: ٩/١/ ٢٠٢٤

Qatari political and diplomatic performance towards the challenges of the Gulf crisis - Qatar 2017

Majeed Karim Abboud
University of Baghdad| Faculty of Political Sciences
alzaermageed8787@gmail.com

Abstract

The Gulf cooperation witnessed a unique moment in its history, after the UAE, Saudi Arabia and Bahrain withdrew their ambassadors from Doha in 2014. This escalation came before the three countries, building cooperation, cooperation, cooperation, the United Arab Emirates are

members of the Gulf Cooperation Council, Saudi Arabia, the UAE and Bahrain in alliance with the State of A non-member "Egypt" imposed the embargo in 2017 on a member state, and then using its economic and media capabilities, and its aviation studies.
Keywords: Qatar, political performance, diplomatic performance, Gulf-Qatar crisis, challenges of the crisis.

المقدمة

تأثرت قطر من الأزمة الخليجية في مستويات متعددة منها السياسي والاقتصادي، إلا انها استطاعت احتواء الأزمة، عن طريق الأداء الحكومي على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة توظيف قدراتها الاقتصادية والمالية وعلاقتها مع تركيا وإيران والذي أسهم في موازنة التهديد مع الأطراف الأخرى للأزمة، وهذا بحد ذاته من أهم المتغيرات التي تعاملت معها قطر في هذا الشأن، وعليه سوف نبحث الأداء السياسي القطري اتجاه الأزمة الخليجية– القطرية ٢٠١٧ وعلى المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

أهمية البحث:

يهتم البحث إلى ايضاح اهم اسباب الازمة الخليجية–القطرية واهمية الاداء السياسي والدبلوماسية لدولة قطر اتجاه الأزمة الخليجية – القطرية عام ٢٠١٧ واهم ادواتها الاستراتيجية التي استخدمتها قطر اتجاه تلك الأزمة.

اشكالية البحث :

تتمثل مشكلة البحث بسؤال مركزي مفاده : كيف وظفت قطر ادواتها السياسية والاقتصادية والإعلامية اتجاه تلك الأزمة؟

فرضية البحث :

على الرغم مما تعانيه قطر من صغر حجمها وسكانها، إلا انها وفرت لنفسها حماية بواسطة أدواتها الاستراتيجية، اذ أصبح من الصعب أن تتعرض أرضها أو سيادتها للخطر، من دون أن تتحرك الكثير من الدول الإقليمية والدولية لحمايتها، لأنها أصبحت ترتبط بمصالح مشتركة مع دولة قطر.

منهجية البحث:

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لوصف الاداء السياسي والدبلوماسي القطر والمنهج التحليلي لتحليل طبيعة الأداء السياسي والدبلوماسي القطري اتجاه تلك الأزمة .

المطلب الاول – اسباب الأزمة الخليجية – القطرية عام ٢٠١٧

مثل قرار الدول المقاطعة الأربعة: (السعودية والإمارات والبحرين ومصر) مقاطعة قطر في حزيران ٢٠١٧ ليبدأ فصلاً جديد من العلاقات المتوترة بين قطر وجيرانها، ويرجع هذه الاضطرابات بالأساس إلى خلافات تاريخية ودور قطر النشط في احتجاجات الربيع العربي ودعمها لحركة الإخوان المسلمين، مما أدى بتلك الدول لاتخاذ قرار جماعي بحصار قطر برًا وجوًا و بحرًا. وعليه سنحاول في هذا المطلب توضيح أهم أسباب الأزمة وجذورها .

أولاً – جذور الأزمة الخليجية – القطرية :

على الرغم من أن الخلافات داخل البيت الخليجي ليست جديدة، و تعد الأزمة القطرية نتاجاً لخلافات تاريخية سابقة، إلا ان عام ٢٠١١هو وقت الذي انبثقت منه الخلافات الجذرية بين دول مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت المملكة السعودية تنظر إلى سلوك دور قطر الإقليمي بعدم الرضا كتحدٍ لتوازن القوى الإقليمية التقليدية، ولا سيما بصعود "جماعة الاخوان المسلمين" في مصر المدعومة من قطر، والتي عدتهم السعودية والإمارات منظمة ارهابية .

وتمثل العلاقات الإيرانية – القطرية بمثابة العقدة السياسية الأكبر للسعودية والإمارات واللتان ترفضان أي شكل من أشكال التقارب والتعاون مع الجمهورية الاسلامية الإيرانية (علي ٢٠٢١، ١٢-١٣).

وتمثل الأزمة الخليجية – القطرية من أخطر أنواع الأزمات في إطار المنظومة الأمنية الخليجية، فتحولت سياسات دول مجلس التعاون من الإطار الجماعي إلى الإطار الانعزالي والفردي. وعليه سوف نتناول أبرز نقاط الخلافات التي أدت إلى اندلاع الأزمة الخليجية– القطرية؛ وأبرزها :

١- **اختلاف الرؤية الخليجية للأمن** – تعد اختلاف الرؤية لدول الخليج للأمن المنطقة احد مسببات الأزمة في مجلس التعاون الخليجي؛ ومن هنا يمكن الاشارة إلى رؤيتين مختلفتين للأمن في الخليج العربي هما السعودية وقطر، فالسعودية ترى الأمن الخليجي من بعدين يتعلق أولهما بالوزن السعودي في الخليج، وثانيهما يرتبط بأهمية الخليج بالنسبة لأمن السعودية بصفة عامة، وترتكز السعودية في رؤيتها لأمن الخليج على عوامل متعددة منها: إن السواحل المملكة في الخليج تمثل نحو (١٦٪) من إجمالي سواحل الخليج، حيث تحتل بذلك المرتبة الثالثة بعد إيران والإمارات. فضلاً عن قدراتها العسكرية والاقتصادية ومن هنا تنطلق الرؤية السعودية بضرورة عقد اتفاقيات ثنائية امنية بينها وبين دول مجلس التعاون الأخرى، والتركيز في استقرار المجلس وضمان الأمن الداخلي للدول العربية الخليجية، مع ضرورة اشراك القوات المسلحة النظامية في تأكيد سيادة كل دولة وتشجيع دول المجلس على تحقيق الاستقلال الذاتي والعسكري .

أما قطر فاختلفت في رؤياها مع بعض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي إذ استندت سياسة قطر الخارجية على ثلاث استراتيجيات: وهي استراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجية حسن الجوار الخليجي والعربي، أما الاستراتيجية الثالثة فتمثلت بالعمل على ترسيخ صورة ذهنية ايجابية للدولة في علاقاتها الدولية، ونتيجة لذلك رأت قطر ان إيران لا تمثل تهديداً امنياً بالدرجة الاساس، على عكس ما تراها البحرين والامارات والسعودية ودعت إلى ضرورة عقد اتفاقيات امنية مشتركة مع إيران، مدركةً في ان استقرار امن الخليج سينعكس على استقرار باقي الأوضاع في المنطقة عموماً، مع امكانية عقد اتفاقيات امنية مع دول أجنبية دولية للمحافظة على امن الخليج العربي، مع عدم إغفال أهمية بناء القوات المسلحة للدول الخليجية للمحافظة على الأمن والاستقرار فيها (مجموعة مؤلفين ٢٠١٤، ٩٥).

وبناءً على ذلك فإن الأزمة الخليجية – القطرية تمثل غياب التوافق وأزمة ثقة في العديد من القضايا الأمنية الإقليمية والدولية، مما يؤشر عمق تلك الأزمة وتداعياتها على المنظومة الأمنية في دول مجلس التعاون الخليجي (علي ٢٠٢١، ١٣).

٢- **دور قطر اتجاه احتجاجات الربيع العربي٢٠١١**- وصلت حدة التوتر بين قطر والسعودية والإمارات مع قيام احتجاجات الربيع العربي، فقد خلط الأخير الأوراق في المنطقة العربية وفق معطيات جديدة، واحدث خلل في التوازن السياسي والطائفي في منطقة الشرق الأوسط، فقد ساندت دولة قطر الاحتجاجات في معظم الاقطار العربية المنتفضة، وكان هذا الموقف مختلفاً عن بقية الدول الخليجية المحافظة وعلى رأسها المملكة السعودية، حيث اتخذت السعودية موقفاً مناهضاً للاحتجاجات كافة بما فيها الاحتجاجات ضد نظام الخصم، مثل: نظام (معمرالقذافي) في ليبيا (الياس ٢٠١٩، ١٦٤).

وتجدر الاشارة للخلاف الحقيقي هو ان قطر لم تعارض الاسلام السياسي على نقيض الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الذين يشعرون بالقلق اتجاه تهديد الشرعية الملكية التي يمثلها الاسلام السياسي. وتعد قضية دعم الاخوان المسلمين من القضايا والمسببات الكبرى بين أطراف الأزمة، فالدعم اللامحدود القطري لجماعة الاخوان المسلمين والجماعات التي تصنف بالإرهابية، مثل: (جبهة النصرة) المرتبطة بتنظيم القاعدة، والتي تعدهم (دول المقاطعة) تهديداً لأمنها واستقرارها (علي ٢٠٢١ ، ٨).

ومع بداية التمرد في ليبيا تولت الإمارات وقطر قيادة الدعم السياسي والاقتصادي والعسكري للمتمرين في ليبيا، إلا ان مع تبلور الثورة الأولية، بدأت الإمارات وقطر بدعم فصائل مختلفة، فتقربت الإمارات من رئيس وزراء " المجلس الوطني الانتقالي (محمد جبريل) الذي كان يتولى أدارة العلاقات

الدولية للمعارضة، والذي أسهم في توجيه المساعدات العسكرية الإماراتية. للضباط المنشقين في شرق البلاد و الميليشيات جنوب العاصمة طرابلس، في حين دعمت قطر التيار الاسلامي الأوسع في ليبيا (Gause 2017،10)

وبعد سيطرة الجماعات الموالية لقطر على مطار طرابلس الدولي، قامت الإمارات بتنفيذ ضربات جوية ضدها (الزيدي ٢٠١٩ ، ٣٦)، وهكذا وجدت دول الخليج العربي نفسها في ساحة هذه الحرب الاهلية، حيث دعمت الإمارات ومصر اللواء (حفتر) بقصف مواقع "الفجر" في طرابلس في حين ساعدت قطر الحركات الإسلامية في "مصراته" ومناطق أخرى، ويرجع جذور الأزمة، بسبب الوضع في ليبيا الذي يجسد كيف تأجج الخلاف على مدى عدة سنوات، ليصبح فعلياً حرباً بالوكالة على ارض ليبيا (الشيايجي ٢٠١٨،٤٣).

وفي اليمن فقد دعمت قطر "جماعة الاصلاح" الفرع اليمني لجماعة "الإخوان المسلمين" والتي تصفهم دول المقاطعة بأنهم مجموعة اسلامية متطرفة لها تداخلات كثيرة مع "تنظيم القاعدة" حيث أصبحت "حركة الاصلاح" الأكثر تأثيراً في اليمن نتيجة للدعم القطري، وقادت المجموعة دوراً مهماً في الاحتجاجات ضد الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) كما تتهم (دول المقاطعة) قطر بتوثيق علاقتها مع انصار الله الحوثيين، وفي الوقت نفسه تدعم حركة الاصلاح، وتذكر دول المقاطعة بأن قطر على علاقة مع الحوثيين منذ اكثر من ١٠ سنوات، حيث قامت قطر بالتوسط لوقف اطلاق النار بين الحكومة اليمنية والحوثيين والتي عرفت "بحرب صعدة الرابعة" مما دفع دول المقاطعة بطرد قطر من التحالف العربي في اليمن على انها ليست حليفاً حقيقياً وان سياسة قطر الخارجية ابان حكم الشيخ " حمد آل ثاني " اتصفت (بالصداقة مع جميع اللاعبين).

وجاء التدخل القطري في سوريا لتحقيق طموحاتها ورغباتها في تحقيق المكانة الإقليمية، حيث سعت قطر إلى ممارسة دور الزعامة بواسطة الخروج من مدار الهيمنة السعودية، إلا ان دول المقاطعة اتهمت قطر بأنها تمارس دوراً مزدوجاً منذ اندلاع الأزمة السورية، وان دولة قطر كانت تقدم دعماً للتنظيمات الإرهابية، منها: (تنظيم داعش) و(جبهة النصرة) و(القاعدة) وهذه التنظيمات تعمل على تخريب وتدمير مقدرات الشعب السوري بحسب ما تدعيه دول المقاطعة، وهذا ما نفته دولة قطر جملة وتفصيلا (الشيايجي ٢٠١٨،٤٤-٤٧).

وتجدر الاشارة إلى أن حدة الخلاف بين قطر ودول المقاطعة كانت في مصر، إذ دعمت قطر حركة الإخوان المسلمين ورئيسها المعزول "محمد مرسي" وعدت احتجاجات ٣٠حزيران/٢٠١٣ انقلابًا على الشرعية، في حين ساندت السعودية والإمارات الانقلاب العسكري بزعامة المشير (عبد الفتاح السيسي)، والذي أقصى جماعة الاخوان من السلطة فضلاً عن ذلك فقد قدمت المملكة السعودية

لمصر مبلغ يتجاوز السبعة مليارات دولار، ومثل هذا العام نقطة مفصلية في السياسة الخارجية القطرية إذ بدأ بالانحسار نتيجة اخطاء الاسلاميين في الحكم في مصر وطموح قادة الجيش المصري للعودة للحكم (محمود ٢٤٤،٢٠٢٠).

وعليه يمكن القول: إن الأزمة الخليجية – القطرية لم تكن وليدة ظروف آنية، بل لها جذورها وأسبابها عملت على اندلاعها كما كشفت بالوقت نفسه بوجود خلل واضح في العلاقات البينية بين دول مجلس التعاون الخليجي .

٣- التقارب القطري مع إيران وتركيا

أ- **التقارب القطري – الإيراني** : كانت قطر واحدة من الدول القليلة في المنطقة التي انتهجت خطاً متوازناً في علاقتها مع إيران منذ اندلاع الثورة الاسلامية في إيران عام ١٩٧٩ مكنها من ان تظل العاصمة الخليجية الأكثر قرباً من إيران، ومع وصل الشيخ (حمد آل ثاني) للحكم في عام ١٩٩٥ ازداد هذا التقارب بشكل ملحوظ حتى بات يقال ان العلاقات بين الدولتين دخلت مرحلة جديدة، وكانت هذه التوجهات مصدر إزعاج للكثير من الحكومات الخليجية، وكانت مادة لعنوان تأزم دوري في العلاقات البينية بين دول المجلس وخاصة السعودية، والتي تفضل أن تتصرف دول مجلس التعاون حيال إيران ككتلة واحدة منسجمة (الياس ٢٠١٩، ١٦٢).

وتجدر الاشارة بأن قطر دعمت إيران في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في تموز ٢٠٠٦ وكانت الدولة الوحيدة التي صوتت ضد القرار (١٦٩٦) الذي حدد موعداً نهائياً لإيران للرد على الدعوات لإجراء مفاوضات من أعضاء مجموعة الـ(٥+١)، والذي يدعو إيران إلى وقف برنامجها لتخصيب اليورانيوم، الذي تعده السعودية مهدداً لأمنها القومي.

كما تشترك قطر وإيران في احد أكبر حقول الغاز الطبيعي في العالم (حقل الشمال) ونظراً لأهمية الغاز في الاقتصادين القطري والإيراني فقد توجهوا مع روسيا في عام ٢٠٠٨ لتشكيل "ترويكا" لمشاريع الغاز، يهدف إلى تشجيع مشروعاته والتنسيق بين الدول الثلاث، بما يمهد لتأسيس منظمة من الغاز موازية (لأوبك) في النفط، وفي العام نفسه شهد افتتاح الفرع الثاني لبنك صادرات إيران في قطر، والذي تبلغ ارباحه السنوية نحو ٤،٣ مليار دولار (جرغون ٢٠١٦، ٢٠٠) .وبين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ تمت ١٧ زيارة رسمية بين الدولتين بما في ذلك رحلتان قام بها الشيخ (حمد آل ثاني) إلى طهران وزيارة واحدة قام بها الرئيس الإيراني الاسبق (احمدي نجاد)(Yom 2018،200) ، ويرجع استمرار الدعم القطري لهذا التقارب لعدد من الأسباب أهمها:

- موازنة القوة السعودية عن طريق التواصل مع إيران .
- المصالح النفطية والغازية المشتركة بين البلدين .

– يوجد في قطر سكان من أصول فارسية وبأعداد الكبيرة .

ب– **التقارب القطري – التركي** – تعد العلاقات القطرية التركية احد الأسباب الرئيسة للأزمة القطرية الخليجية؛ وذلك عن طريق التنسيق والتعاون بين الدولتين اتجاه العديد من القضايا في المنطقة، ومنها الحرب في سوريا والأحداث المصرية كما يذكر أن أحد أسباب الأزمة تعود إلى الصراع في ليبيا، إذ أن البلدان يشتركان بدعمهما لجماعة الإخوان المسلمين في المنطقة. ويذكر ان قطر كانت قد وقعت مع تركيا اتفاقية في انقرة عام ٢٠١٤ بشأن إنشاء قاعدة عسكرية من أجل تعزيز التعاون في مجالات التدريب العسكري والصناعة الدفاعية والمناورات العسكرية المشتركة(عبد الامير ٢٠١٧، ٣٦).

ولتعزيز الشراكة بين البلدين فقد اتخذت قطر موقفاً من الانقلاب العسكري الذي استهدف تركيا ورئيسها رجب طيب اردوغان في عام ٢٠١٦، واتهمت تركيا الإمارات بدعمه اعلامياً ومالياً، وكان الامير تميم بن حمد أول رئيس دولة في العالم يزور تركيا بعد الانقلاب الفاشل (قبلان ٢٠٢١، ٣٠١).

كما تنظر دول المقاطعة بكثير من الشك والقلق تجاه التواجد العسكري التركي في قطر حيث وضعت دول المقاطعة شرطاً لإنهاء التواجد العسكري في قطر لإنهاء الحصار ضد قطر(عبد الامير ٢٠١٧، ٣٦).

٤– **التنافس الاقتصادي** – على الرغم من أن النظام الاقتصادي في دول الخليج هو نظام ريعي بني على محورية النفط وعوائده في الاقتصاد العالمي، إلا ان الدول الخليجية ركزت في تنويع النشاط الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط والغاز.

ويرى بعض المحللين ان السعودية هي التي تقف خلف الأزمة القطرية كونها ترى نفسها زعيمة للعالم العربي والخليج، لكن المراقبون نوهوا إلى أن الإمارات هي من تقود الحصار ضد قطر، ويرجع ذلك للمنافسة الاقتصادية بين الدولتين، وتحديداً ان قطر ارادت تسيد الاقتصاد الخليجي مما اثار حفيظة الإمارات، حيث قامت قطر بإنفاق المليارات من الدولارات لبناء بنى تحتية ضخمة، ومراكز تجارية في الدوحة لتحويلها إلى مركز عالمي وترانزيت كما هو الحال في دبي، فضلاً عن استضافتها كأس العالم، والذي سوف ينطلق نهاية عام ٢٠٢٢، وسعيها إلى استضافة الألعاب الأولمبية في عام ٢٠٣٢، بهدف اخذ مكان دبي كمركز تجاري واستثماري في منطقة الخليج، لاسيما ان دبي يعيش اقتصادها على الترانزيت وعلى الأسواق الحرة والاستثمارات العقارية، وهي على خلاف الدوحة لا تحتوي على موارد نفطية وغازية كبيرة (ناصر ٢٠١٨، ٢٢٠).

لذلك تطور التنافس الاقتصادي بين دول مجلس التعاون وتحديداً الموانئ، إذ بلغ عدد الموانئ التي تعمل في دول مجلس التعاون ما يقارب ٣٧ ميناء، ٢١ منها في السعودية، و٩ في الإمارات و٣

في عُمان ٢ في كل من قطر والبحرين، وان أكثر من ثلث الطاقة الاستيعابية ينحصر في ميناء (جبل علي) في دبي لوحده، في حين الباقي يتوزع على الموانئ الخليجية الأخرى، كما ويعد ميناء (جبل علي) في دبي أكبر ميناء بحري في منطقة الشرق الأوسط والتاسع عالمياً، حيث يسهمان كل من ميناء (جبل علي) والمنطقة الحرة بنحو ربع الناتج المحلي لدبي. إلا أن الوضع المهيمن لميناء (جبل علي) قد يتزعزع في المنطقة في المدى المتوسط والطويل ، نتيجة المنافسة بين موانئ المنطقة. وتأتي هذه المنافسة بالدرجة الأولى من ميناء (حمد الدولي)حيث يحتل المرتبة الثامنة حاليّاً في الخليج من حيث الطاقة الاستيعابية لمناولة الحاويات النمطية. لكن تصنيف الميناء قد يصعد بقوة إلى المركز الثاني أو الثالث (يعتمد ذلك على زيادة الطاقة الاستيعابية لميناء الملك عبد الله في السعودية) في ٣–٤ سنوات المقبلة، بعد اكتمال المرحلة الثانية وارتفاع طاقته الاستيعابية إلى نحو ٧،٥ ملايين حاوية. هذا الوضع، في حال حصوله، من المتوقع أن يعيد ترتيب خريطة الملاحة في الشرق الأوسط، وقد يؤسس مستقبلًا لاشتعال منافسة قوية بين موانئ دول الخليج (التميمي ٢٠١٨، ١٤٥–١٤٦).

أما فيما يخص ميناء غوادر(Gwadar) الباكستاني فيرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن ميناء غوادر في باكستان هو دبي أخرى ناشئة على خريطة العالم، والأمر المقلق هنا هو أن القوة الاقتصادية تعني تهديد التأثير الاستراتيجي لدبي في المنطقة، وقد تسببت هذه القضية في حربٍ اقتصادية صامتة في خليج عمان بين مجموعتين من الدول هم؛ الصين وباكستان وقطر من جانب، والهند والإمارات العربية المتحدة من جانب آخر، إذ يعد ميناء (غوادر) منافساً خطيراً لميناء(جبل علي) كما يعد الميناء موقعاً إستراتيجياً يمنح الصين ووسط آسيا إمكانية الوصول إلى منطقة الخليج والشرق الأوسط، إذ أنه سوف يصبح المدخل الرئيس البحري لآسيا الوسطى، مما سيجعل بلا ريب الأمر أسهل في إرسال الصادرات من شينغيانغ ودول آسيا الوسطى إلى مناطق أخرى. وتدرك قطر أهمية ميناء (غوادر) كمتغير كبير في اللعبة في المنطقة، ويعتزمون استثمار (١٥%) من قيمة (الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني) وهو عبارة عن مجموعة من مشاريع البنية التحتية قيد الإنشاء في جميع أنحاء باكستان، الأمر الذي يضيف إلى الضغط على الإمارات و دبي، ويزيد من المنافسة بين قطر والإمارات (عمر ٢٠١٧).

وفي سياق التنافس الاقتصادي، تكشف بعض التقارير بأن المستثمرين الاجانب أصبحوا يفضلون قطر على السعودية، لاسيما بعد مقتل الصحفي السعودي المعارض (جمال خاشقجي) في ٢/ تشرين الأول /٢٠١٨ في القنصلية السعودية في اسطنبول التركية، فقد تراجعت التدفقات الاجنبية

لبورصة الرياض بقوة، في حين ارتفعت بورصة الدوحة ووصل حجمها إلى (٢،٣) مليار دولار أي إلى اكثر من ثلاثة اضعاف التدفقات الاجنبية إلى الرياض في المدة نفسها (الشمري ٢٠٢٠، ١٨).

ومما لا شك فيه فإن فرض الحصار على قطر من شأنه ان يزيد من مكانة الإمارات الاقتصادية في المنطقة، ونتيجة لعزلة قطر الإقليمية وتصاعد الأزمة، من المحتمل أن تتجه الشركات المتعددة الجنسية نحو الإمارات، كمكان آمن وبديل عن قطر، الأمر الذي يزيد من مكانة الإمارات ودورها في مقابل الدور القطري (ناصر ٢٠١٨، ٢٢١).

٥- **صعود القيادة الشابة** – انتقلت السلطة من الأجيال القديمة إلى الاجيال الجديدة، والذي بدوره عكس قدراً من التنافس في الرؤى أكثر من الأجيال القديمة، التي تمتلك الخبرة التاريخية التي مكنتها من تطوير قدر من الرؤية المشتركة، ولعل دور الشيخ تميم بن حمد وبن سلمان وابن زايد يشير إلى انهم لم يتمكنوا من تحسين تلك الرؤية المشتركة، ويحاول كل واحد منهم أن يجد لسياسته موقعاً اكثر جذباً لشعوب الخليج الأخرى، وتتغذى هذه السياسات على محن تاريخية بعضها قريب العهد، مثل: انقلاب الشيخ حمد على والده عام ١٩٩٥ في قطر، وبعضها بعيد مثل خلافات الحدودية القديمة لاسيما مع غياب مؤسسات لها دور فاعل في ضبط أيقاع صناعة القرار السياسي (ياسر ٢٠١٩، ٨٧-٨٨).

٦- **قناة الجزيرة** – تدعي قطر بأن قناة الجزيرة مستقلة ولا تعبر عن توجهاتها، إلا ان السلوك الإعلامي للقناة يتحرك في أفق مسار الدور القطر الإقليمي والدولي، كونها تضع نفسها على خريطة العالم على انها دولة معتدلة ومتطورة تقوم بالتوسط لحل مشكلات المنطقة، كما انها تغرد خارج السرب السعودي والأمريكي أحياناً، ودرجة عالية من البرغماتية كونها تستطيع التعامل مع الجميع من دون شروط، ويبدو ان التغطية الاعلامية للقناة لاحتجاجات "الربيع العربي" كانت منسجمة تماما مع السياسة الرسمية القطرية، التي كانت تدعم صعود جماعة الإخوان المسلمين للحكم في تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا، ولا يخفى أن لقناة الجزيرة دوراً مهماً في توتر العلاقات بين قطر والإمارات والسعودية عبر العديد من البرامج التي تبثها، والتي من أهمها في برنامج "الشريعة والحياة" "للشيخ القرضاوي" وأصبحت القناة أيضاً وسطاً إعلامياً لفتح قنوات الاتصال مع جهات وجماعات تصنف على انها خارجة عن القانون ومتطرفة، إذ قامت سابقاً بإذاعة بيانات اسامة بن لادن (زعيم تنظيم القاعدة) واجرت لقاءات مع زعيم جبهة النصرة .

أما في صراع القطري السعودي فالقناة تمثل الكفة المعادلة إعلامياً للماكنة الاعلامية التي تديرها السعودية، ولا يمكن اغفال درجة تأثير قناة الجزيرة إلى درجة اغلاقها عد شرطاً من شروط دول المقاطعة لإيقاف الحصار المفروض على قطر(عبد الامير ٢٠١٧، ٣٤-٣٥).

٧- **أزمة عام ٢٠١٤** – شهد مجلس التعاون الخليجي لحظة فريدة في تاريخه منذ أن أسُس؛ وذلك بعد سحب دولة الإمارات والسعودية والبحرين سفرائهم من الدوحة في آذار ٢٠١٤، وجاء هذا التصعيد من الدول الثلاث رداً على سياسة قطر الخارجية والأمنية والإعلامية، كما عللت تلك الدول موقفها بسحب السفراء بعدم التزام قطر باتفاق الرياض والذي عرف بـ (اتفاق الرياض الأول) والذي وقع عليه زعماء الدول الأعضاء بمجلس التعاون الخليجي في الرياض في ٢٣ تشرين الثاني ٢٠١٣ والذي يكفل بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم دعم كل من يعمل أو يهدد أمن واستقرار دول الخليجي العربي، سواء أكان عن طريق العمل الأمني المباشر، أم عن طريق محاولة التأثير السياسي، وعدم الدعم الاعلام المعادي. وعد ذلك التحرك غير مسبوق في تاريخ مجلس التعاون الممتد لثلاثة عقود .

استمرت الأزمة لما يقارب الثمانية أشهر، إذ شهدت الكثير من الخصومة على المستوى الرسمي، والكثير من اللغط على المستوى الشعبي، وكادت الأزمة أن تعصف بمنظومة مجلس التعاون، حيث برزت إيماءات بإمكانية انسحاب أو خروج عدد من الدول الخليجية من المنظومة الخليجية، إلا ان الوساطة الكويتية عملت بجهود مكثفة لرأب الصدع داخل البيت الخليجي، وبقي الحال كما هو عليه حتى ١٦ تشرين الثاني ٢٠١٤، عندما أعلنت الدول الثلاث عودت سفرائها إلى الدوحة، وجاء ذلك بعد انعقاد قمة الرياض التشاوري، والتي تم التوصل فيها إلى اتفاق الرياض التكميلي (حسن ٢٠١٥، ١٢٣).

ثانياً – الأسباب المباشرة للأزمة الخليجية – القطري ٢٠١٧

اندلعت الأزمة بعد أيام قليلة من قمة الـ(٥٠+١) التي عقدت في الرياض في أيار ٢٠١٧ وجمعت زعماء خمسين دولة اسلامية وعربية من بينها قطر مع الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب)، وكان أهداف هذه القمة مواجهة الفكر المتطرف والإرهاب، ومواجهة النفوذ الإيراني والحركات الإسلامية في المنطقة .

وعقدت السعودية في زيارة (ترامب) صفقة اسلحة تقدر بـ (٤٠٠) مليار دولار، وعلى الرغم من قطر قد حضرت القمة، إلا أن البعض يرى أن دول المقاطعة اخذت الضوء الأخضر من إعلان المقاطعة والحصار من (ترامب) في ذلك (عواد ٢٠٢١، ١١٨).

والجدير بالملاحظة أن (ترامب) رفع شعار (أمريكا أولاً) وجاء إلى السلطة بأجندات تختلف عن اجندة سلفه، واستعداده لتفهم الموقف الإماراتي السعودي وسياساتهما التي تتفق مع رؤيته ضد إيران والإسلام السياسي، والتي كانت عاملاً رئيسًا في اندلاع الأزمة (قبلان ٢٠٢٠، ١٧٣).

وتعد الإدارة الأمريكية ودورها البارز والذي أسهم في تسارع الأحداث في المنطقة وتدخلها القوي وسعيها إلى إعادة ترتيب البيت الخليجي الذي يتناسب مع أهدافها ومصالحها القومية، انطلاقاً من ان إدارة العلاقات بين دول الخليج يتم من الخارج ولكن بأدوات محلية نتيجة الاعتماد على دول إقليمية محددة مسبقاً (علي ٢٠١٩، ١٢).

ومن زاوية أخرى وبتاريخ ٢٤ أيار ٢٠١٧ اخترقت وكالة الانباء القطرية، ونشرها تصريحات ملفقة نسبت إلى الشيخ تميم بن حمد آل ثاني امير دولة قطر ترتبط ببعض الدول الخليجية و(ترامب) نفسه واعرابه عن تأييده لإيران وحماس وحزب الله و(إسرائيل)، ونقل عن الامير قوله: (إيران تمثل ثقلاً إقليمياً واسلامياً لا يمكن تجاهله وليس من الحكمة التصعيد معها، مؤكداً انها قوة كبرى تضمن الاستقرار في المنطقة) أخذت تلك التصريحات من الجانب السعودي والإماراتي على نطاق واسع في مختلف الوسائل الإعلامية العربية (ابو ارشيد ٢٠١٧، ٢٤).

وتماشياً مع ما تم ذكره فقد اكد الرئيس الامريكي (دونالد ترامب) وجود علاقة بين زيارته السعودية واندلاع الأزمة الخليجية، إذ علق على موقع تويتر على حسابه بعد يوم واحد من اعلان دول المقاطعة الحصار على قطر **(في زيارتي الأخيرة إلى الشرق الأوسط، قلت: إنه لا يمكن ان يستمر تمويل الفكر المتطرف، فأشار الزعماء إلى قطر)** وكتب أيضاً تغريدات أخرى جاء فيها **(من الجيد ان نرى أن زيارة السعودية واللقاء مع ٥٠ دولة بدأت بإعطاء نتائجها، قالوا إنهم سيتبنون موقفاً اكثر حزماً في التعامل مع تمويل التطرف، وكانت التلميحات كلها تشير إلى قطر، ربما هذا الأمر سيكون بداية نهاية الإرهاب)** (قبلان ٢٠٢٠، ١٧٤)،وعليه فقد كانت تلك الأسباب الرئيسة والمباشرة في اندلاع الأزمة الخليجية القطرية . ولغرض حل الأزمة سلمت الكويت في ٢٢حزيران ٢٠١٧ قائمة من (١٣) طلب من قبل (دول المقاطعة) إلى قطر وامهلتها (١٠) أيام لتنفيذها (عواد ٢٠٢١، ١٢٠– ١٢١) :

ولا مناص من القول: إن الأزمة انعكست على أمن دول مجلس التعاون الخليجي عامة، و قطر خاصة، لما لها من تداعيات أمنية على المستوى الإقليمي والدولي، نظراً لأهمية المنطقة والتي تتوفر فيها أهم متغيرين استراتيجيين مرتبطين بأمن المنطقة والعالم واستقراره وهما: الموقع والموارد الاستراتيجي المهمة، وفي مقدمتها النفط .

المطلب الثاني – الأداء السياسي والدبلوماسي القطري اتجاه الازمة الخليجية – القطرية

تأثرت قطر من الأزمة الخليجية في مستويات متعددة منها السياسي والاقتصادي، إلا انها استطاعت احتواء الأزمة، عن طريق الأداء الحكومي على المستوى الداخلي والخارجي، وذلك نتيجة توظيف قدراتها الاقتصادية والمالية وعلاقتها مع تركيا وإيران والذي أسهم في موازنة

التهديد مع الأطراف الأخرى للأزمة، وهذا بحد ذاته من أهم المتغيرات التي تعاملت معها قطر في هذا الشأن، وعليه سوف نبحث الأداء السياسي القطري اتجاه الأزمة الخليجية – القطرية و على المستوى المحلي والإقليمي والدولي .

اولاً– الأداء السياسي القطري على المستوى المحلي

استوعبت الحكومة القطرية الصدمة بسرعة وسلاسة، وتمكنت من احتواء تداعياتها على المستوى الداخلي، واثار الحصار وانعكاساته السلبية في الوضع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، فوضعت عدداً من الاستراتيجيات منها :

١– **الأداء الاقتصادي لموجهة الحصار**: اتخذت قطر الاحتياطات اللازمة والاجراءات الوقائية لحماية العملة، فعملت على ضخ ودائع وسيولة في الجهاز المصرفي تقدر بـ٢٣ مليار دولار في الشهرين الأولى من الأزمة، وضخت أيضاً مبلغ ٣٨،٥ مليار دولار في الاقتصاد المحلي ككل لتعزيز الاستقرار الاقتصادي (الخاطر ٢٠١٨، ١٣٦).

وعلى الرغم من انخفاض الاقتصادي القطري في النمو وارتفاع في تكاليف الواردات في الأيام الأولى من الأزمة، إلا ان الحكومة القطرية عملت على إعادة مليارات الدولارات من محفظتها الاستثمارية الخارجية والتي تبلغ قيمتها ٣٢٠ مليار دولار لدعم النظام المالي، وقد خفض (صندوق الثروة السيادية) من حصصه وشركاته في الخارج، مثل: شركة (صائغ تيفاني وشركاه) و(كريدي سويس) لتحويلها إلى أموال لتدابير محلية طارئة، كما نجحت قطر في اصدار سندات بقيمة ١٢ مليار دولار (الشيايجي ٢٠١٨، ٢٤٥).

٢ – **تحقيق الأمن الغذائي** – كان هاجس الأول لقطر هو تأمين المواد الغذائية الكافية للسكان البالغ عددهم نحو ٢.٧ مليون نسمة. إذ كانت قطر تستورد (٨٠%) من حاجاتها الغذائية عبر جيرانها الخليجيين، فقد لجأ منتجو المواد الغذائية في قطر إلى موردين جدد لتأمين الطلب على الغذاء، كما التزمت الشركات القطرية بإجراءات لتزويد الأسواق بالمواد الغذائية اللازمة، وتوجهت قطر نحو أسواق بديلة، وبدأت الشركات العمانية تصدر المنتجات نحو قطر، مع افتتاح خطين ملاحيين تجاريين الخط المباشر، والذي يربط ميناء حمد مع ميناء صحار وآخر بميناء صلالة (العربي الجديد ٢٠١٧).

وأطلقت قطر مبادرة: اكتفاء، والتي أعلنت عنها شركة " حصاد " الغذائية الرائدة في قطاعي الزراعة والثروة الحيوانية، التي تستهدف المزارع المحلية غير منتجة والتي تزيد نسبتها عن (٨٠%)، لتشجيعها على الإنتاج. وتعزيز الأمن الغذائي المحلي، لتوفير الدعم التقني وشراء إنتاجهم السنوي من الفاكهة والخضروات، ثم تسويقها وبيعها في السوق المحلي لمدة عام واحد قابل للتجديد (الشرق ٢٠١٧).

كما وقعت الحكومة القطرية عقد لتصميم وبناء مرافق وأبنية ومخازن الأمن الغذائي في ميناء حمد بقطر، بتكلفة تصل إلى (٤٣٩ مليون دولار)، وعلى مساحة تبلغ ٥٣ هكتاراً تقريباً وسيوفر المشروع مخزونا لثلاثة ملايين نسمة لمدة عامين لكل السلع التي يتم تصنيعها وتخزينها (الجزيرة نت ٢٠٢٢).

ومارست الحكومة دورها كمستورد وموزع ومحافظ على الأسعار، وتبنت سياسات محفزة للمنتج الوطني وداعمة للقطاع الخاص في مجال الانتاج الزراعي والحيواني .

٣- **تعزيز عامل الثقة :** لتعزيز عامل الثقة اتخذت قطر جملة من الاجراءات لدعم وتعزيز هذا العامل ومنها (الخاطر ٢٠١٨، ١٣١-١٣٩):

أ- الاقرار والشفافية في طرح المشاكلات والحلول ورسم وتنفيذ السياسات .

ب- توظيف الوسائل الاعلامية المؤثرة لقطر، مع بروز نخبة من الكفاءات العلمية الوطنية لتثقيف الجمهور وتعزيز الثقة والدفاع عن قطر في جميع المحافل .

ج- زيادة انتاج الغاز المسال (من ٧٧ إلى ١٠٠ مليون طن) والذي بدوره سيدعم القطاع المالي، وسيعزز من عامل الثقة .

د- العمل المتواصل في برامج البني التحتية الخاصة بكأس العالم وافتتاح مشاريع بنى تحتية لوجستية كميناء حمد وغيرها، وتنويع الاقتصاد، وهذا سيعطي إشارة ايجابية إلى المستثمرين .

ثانيًا – الأداء السياسي على المستوى الإقليمي

اتبعت قطر جميع الاستراتيجيات المتاحة لمواجهة دول المقاطعة والحصار، بما في ذلك تنويع الحلفاء في الجوار الإقليمي، وبناءً على ذلك اعادة العلاقات الدبلوماسية مع الجارة إيران، والتي فتحت مجالها الجوي أمام قطر، كما وعززت من شراكتها مع تركيا لتشمل جميع المجالات، بما فيها الأمنية والاقتصادية .

١- **إيران** – على الرغم من تقاطع المصالح بين إيران وقطر داخل سوريا واليمن، حيث دعم البلدان أطرافاً متناقضة في الحرب الدائرة في تلك البلدان . وسحب سفير قطر من طهران في كانون الثاني ٢٠١٦ تضامناً مع السعودية على خلفية اقتحام القنصلية السعودية في مدينة مشهد الإيرانية، بعد اعدام رجل الدين الشيعي (نمر النمر) في السعودية، إلا ان إيران برزت كأحد اسباب الأزمة، إذ وضعت الدول المقاطعة شروطاً لإنهاء الأزمة من ضمنها خفض التمثيل الدبلوماسي مع إيران، ووقف أي تعاون عسكري أو استخباري بين البلدين، وقطع العلاقات المزعومة مع جماعات مرتبطة بإيران، مثل: (حزب الله اللبناني)، إلا أن قطر تجاهلت تلك المطالب وإعادة علاقتها الدبلوماسية والتجارية الكاملة مع طهران(الشيايجي ٢٠١٨، ٢٥٤).

إذ اعلنت قطر إعادة سفيرها إلى طهران على امل تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين في جميع المجالات، وركزت قطر في بداية الأزمة في علاقتها مع إيران على الجانب الاقتصادي كي لا تثبت تهمة تحالفها معها، وخلق موازنة في العلاقة مع الولايات المتحدة وإيران، ومنذ بدء الأزمة شهدت العلاقات التجارية حركة مكثفة نتيجة لغلق الحدود البرية مع قطر، فقد ارسل المصدرون الإيرانيون ما يقارب ١٠٠ طن من الخضروات والفواكه وبشكل يومياً، وفتح المجال الجوي أمام الخطوط الجوية القطرية للوصول إلى وجهاتها في افريقيا وجنوب أوروبا .

وبفضل القرب الجغرافي بين الدوليتين، فقد استخدمت قطر موقع إيران الجغرافي لتأمين البضائع الآتية من تركيا، عبر الشحن البري والذي يعد الأكبر في أوربا وصولاً إلى قطر عبر ميناء بوشهر لقربه من السواحل القطرية (Zaccara 2019، 63–66) .

ونظراً للتعقيدات الإقليمية والدولية القائمة في المنطقة ، فقد قامت قطر بخطوات تقارب محسوبة مع الجانب الإيراني، ولعلها موقف البلدين الداعي لإنهاء الحرب في اليمن، كما لم تدعم قطر انسحاب الإدارة الأمريكية من الاتفاق النووي الإيراني في أيار ٢٠١٨(باكير ٢٠١٨، ٧٩). وعليه اعتمدت قطر على ادائها السياسي في تحقيق تقارب مدروس مع إيران، اعانها على كسر الحصار، من دون ان يؤثر في علاقتها بالقوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة والتي تبنت سياسة مشددة ضد إيران .

٢ – **تركيا** – ترتبط قطر مع تركيا بتعاون استراتيجي في جميع المجالات منذ عام ٢٠١٤ ويشترك البلدان في معظم سياساتهم الخارجية، وبعد إعلان الحصار تبين لدى قطر الأهمية الكبيرة للحليف الاستراتيجي الإقليمي، وبات الخيار شبه الوحيد القادر على مساندتها فوراً، حليفتها القوية تركيا، وعليه فقد بادرت تركيا ومنذ اللحظة الأول ى لدعم قطر وعلى مستويات متعددة منها؛ الاقتصادي والعسكري.

أ- **الدعم الاقتصادي**– ارسلت تركيا المستلزمات الضرورية والمواد الغذائية عبر الطائرات، لتنشأ في ذلك جسراً جوياً مع قطر، بمعدل ٧ طائرات يومياً، إلى جانب السفن البحرية، وسيارات الشحن البري عبر الاراضي الإيرانية، لمنع انهيار البلاد، ودعم صمودها في مواجهة الحصار.

ب- **الدعم العسكري** – عقد البرلمان التركي جلسة طارئة بعد يومين من حصار قطر، بطلب من الرئيس اردوغان؛ لتمرير اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وقطر، والتي وقعت في عام ٢٠١٤، إذ بدأت تركيا بإرسال دفعات من قواتها العسكرية التابعة لفرقة طارق بن زياد التركية وبشكل فوري إلى القاعدة العسكرية في قطر (قاعدة الريان)

وعلى الرغم من الاعداد كانت قليلة، إلا انها أصابت دول المقاطعة بالصدمة من رد فعل تركيا، واربكت حساباتهم بفقدهم البعد العسكري في الضغط على قطر، لأنها أصبحت شائكة وباهظة الثمن على الأطراف جميعها .

وعلى الرغم من وجود قاعدتين عسكرتين للولايات المتحدة إلا انها كانت يختصان بالقيادة والمراقبة والدعم اللوجستي، ولو قررت دول المقاطعة التدخل العسكري ضد قطر سيكون الرد الأمريكي سياسياً وليس عسكرياً، فضلاً عن وجود مصالح مشتركة بين الولايات المتحدة ودول المقاطعة، ومع مطالبة دول المقاطعة نقل القاعدتين اليها، فقد باردت قطر إلى الاعلان عن توسيعهما وزيادة عدد الثكنات والمرافق فيها (الشيخ ٢٠٢١، ١٣٤-١٣٥).

إلا ان ما تجدر ملاحظته، ان قطر ترغب في الحفاظ على غطاء أمني بديل في حال تغير الوضع ضد مصالحها، فقد تمكنت من إنشاء توازن إقليمي ساعدها في عدم اخضاعها والرضوخ لمطالب خصومها، مما دفعهم إلى إعادة النظر في حساباتهم وخطواتهم التصعيدية ضد قطر، كان ذلك جزءاً اساسياً من مجموعة التحالفات والشراكات التي جاهدت قطر في تكوينها لتوفير متطلبات أمنها والحفاظ على استقلالية سياستها الخارجية (الشيايجي ٢٠١٨، ٢٦٠).

ثالثًا – الأداء السياسي على المستوى الدولي

ادرك قطر مسبقاً بوجود مخطط للتآمر عليها واستهداف نظامها السياسي، لذلك سعت إلى تعزيز جبهتها الدولية عبر اعتماد استراتيجية متعددة الابعاد، بواسطة تقوية جهازها الاعلامي، وتعزيز علاقاتها الدولية بالقوى الكبرى؛ وفي مقدمتها الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا والمانيا .

١- **الأداء السياسي القطري اتجاه الولايات المتحدة** – جاء موقف الولايات المتحدة متناقصاً اتجاه الأزمة الخليجية – القطرية، فقد أيد الرئيس الأمريكي السابق ترامب الحصار على قطر، ويرجع ذلك لما اشارت اليه بعض التقارير الإعلامية إلى أن ترامب لدية احقاد شخصية على قطر؛ بسبب سعيه قبل سنوات للحصول على شركات تجارية وتمويليه من الدوحة إلا انها لم تلق اذاناً صاغية في الأمارة (ابو ارشيد ٢٠١٧، ٢٧). في حين عارض وزير خارجيته الحصار، عندما القى كلمة في مقر وزارة الخارجية الأمريكية دعا فيها إلى حل الخلافات بين كل أطراف الأزمة بواسطة التفاوض؛ إلا ان تيلرسون قد دفع ثمن موقفه من الأزمة الخليجية القطرية بعد ما أقاله ترامب من منصبه في آذار ٢٠١٨ واستبداله برئيس لـ(سي أي اي) مايك بومبيو الاكثر انسجاماً مع توجهات ترامب .

وعليه ركزت قطر في أحداث تغير نوعي في الموقف الأمريكي، وتحديداً موقف رئيسها ترامب، لكونه مدخلاً لاحتواء الأزمة وتجريد دول المقاطعة من أبرز أوراق الضغط التي تمتلكها، حيث تمكنت قطر من ترتيب منتدى الحوار الاستراتيجي الأمريكي – القطري، والذي عقد في واشنطن في ٣٠ كانون الثاني ٢٠١٨، وقد توصل الطرفان إلى العديد من القضايا منها؛ اتفاقية لمكافحة الاتجار بالبشر والطيران المدني وحقوق العمال، وعد الطرفان ان تدشين الحوار الثنائي السنوي بينهما دليل على قوة العلاقات الاستراتيجية بينهما " وأسس لرؤية مشتركة مستقبلية استراتيجية لشراكتهما " (قبلان ٢٠١٩. ٦٨ -٦٩).

والجدير بالذكر فقد أدركت قطر أن ترامب رجل تجارة واقتصاد. وبناءً على ذلك عملت قطر على شراء معدات طائرات ومنظومات عسكرية متطورة، والذي بلغت قيمتها ٢٤،٧ مليار دولار؛ ليكون ذلك زيادة على الاتفاقية التي وقعت لشراء ٣٦ طائرة من طراز QA-F15 الحربية ، بقيمة ١٢ مليار دولار، وكان قد سبق ذلك إعلان رئيس هيئة قطر للاستثمار (منصور بن ابراهيم) نية الهيئة زيادة استثمارها في الولايات المتحدة من ٣٠ مليار إلى ٤٥ مليار دولار، كما أعلن الرئيس ترامب عن صرف قطر ١،٨ مليار دولار(لصيانة وتوسعة قاعدة العديد العسكرية) في الدوحة والتي تعد مقر مركز الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط (المري ٢٠١٩، ٣٠٣).

خرجت قطر بنتيجة مهمة، تمثلت في انتزاع تعهد رسمي امريكي يعد فيه قطر شريكاً اقليمياً موثوقاً قوياً، وتحديداً في سياق الحفاظ على الأمن والاستقرار الإقليمي ومحاربة التطرف، واعتبرت قطر ذلك رسالة واضحة تعبر عن التزام الولايات المتحدة بأمنها واستقرارها (قبلان ٢٠١٩، ٦٩).

٢- **الأداء السياسي القطري اتجاه الدول الأوربية** – ترى الدول الأوربية في الأزمة كتهديد مباشر لمصالحها في منطقة الخليج، وكانت معظم مواقف الدول الأوربية متوازنة، إلا انها كانت متباينة، فكل دولة اتخذت موقفها انطلاقاً من مصالحها. إذ تنظر معظم الدول الأوربية إلى قطر كشريكاً استراتيجياً مستقراً، نظرًا لمقوماتها التجارية الاقتصادية ومكانة قطر الجيوسياسية؛ إذ ترتبط بريطانيا تاريخياً بسلسلة علاقات مع دول الشرق الأوسط وفي مقدمتها دول الخليج العربي، فقد دعت إلى حل الأزمة بالطرق الدبلوماسية والسياسية، حيث دعت الحكومة البريطانية الأطراف جميعها للعمل على " تهدئة الوضع، والالتزام بالحوار وإعادة وحدة مجلس التعاون في اقرب فرصة ممكنة " ويرجع ذلك الموقف إلى مجموعة من العوامل وأهمها (حسين ٢٠١٨ ، ٧٦-٧٧).

- ضمان الامدادات من النفط والغاز، إذ كانت بريطانيا تحقق اكتفاءً ذاتياً من الغاز من بحر الشمال حتى عام ٢٠٠٤، إلا ان تراجع الانتاج المحلي قادها إلى الاعتماد على نسبة

(٦٠٪) من حاجاتها من الغاز المسال، وهذا يعني ان امن الطاقة وامداداتها في منطقة الخليج هدفاً استراتيجياً للسياسة الخارجية البريطانية.

- استعادة الوجود العسكري في منطقة الخليج، بعد انسحابها من المنطقة في عام ١٩٧١، وذلك لتأمين خطوط الطاقة واستقرار الأسعار، لذلك تطلب وجوداً عسكرياً دائماً في منطقة الخليج.
- ضمان المصالح الاقتصادية؛ وجاء ذلك بعد خروجها من الاتحاد الأوربي، وما ترتب عليه من خسائر اقتصادية، إذ تعمل على عقد عدة اتفاقيات تجارية ثنائية، فهي تعد واحدة من أكبر المستثمرين في المنطقة ؛ لذلك سعت بريطانيا إلى تسوية الأزمة بالطرق الدبلوماسية والسلمية.

أما فرنسا فقد دعت إلى حل الخلافات عن طريق الحوار، وابدت المبادرات الداعية إلى حل الأزمة وتهدئة التوتر (محمود ٢٠٢٠، ٢٥٣) ، ويرجع هذا الموقف من الأزمة إلى جانب كبير منه إلى دور العامل الاقتصادي، إذ تعد قطر أكبر المستثمرين في فرنسا، وما يميز هذا الاستثمار نموها المتواصل وتنوع القطاعات المستثمرة، فقد وصل حجم الاستثمار القطري في فرنسا إلى اكثر من ٤٠ مليار يورو لغاية عام ٢٠١٨ (سلمان ٢٠٢٠، ٣٠).

وجاء الموقف الالماني مغايراً لموقفين البريطاني و الفرنسي، اللذان ابديا حذراً في التعامل مع الأزمة بحكم مصالحهم الكبرى مع خصوم قطر، إذ رفضت المانيا رفضاً قاطعاً الحصار الاقتصادي والسياسات القصرية التي اتخذتها دول المقاطعة تجاه قطر وكان هذا الموقف موجهاً ضد سياسات الرئيس الأمريكي ترامب واستمرار حالة عدم الاستقرار في علاقتها مع أهم أطراف الأزمة وهي المملكة السعودية، إذ اتخذت المانيا عدد من المواقف والاجراءات العملية فقد حذر وزير خارجية المانيا السابق؛ زيجمار جابريل من أن " هذه الأزمة من الممكن أن تؤدي إلى اندلاع حرب مشيراً إلى قسوة الاجراءات التي اتخذتها دول المقاطعة ضد قطر " وجاء ذلك الموقف خشية المانيا من شمول منطقة الخليج الحيوية والمهمة لاندلاع صراع مسلح فيها (طعمة ٢٠٢٠، ٧٣٠).

في حين اتسم الموقف الروسي بالحذر مع بداية الأزمة، لكنه ما لبث ان تطور، عندما عرضت روسيا تزويد قطر بالمواد الأساس نتيجة الحصار المفروض عليها، كما دعا وزير خارجية روسيا سيرغي لافروف لحل الأزمة عن طريق الحوار "من أجل إزالة كل ما يبعث عن القلق " (وحدة تحليل السياسة ٢٠١٧، ١٠٣).

عن طريق ما تقدم؛ فقد ربطت قطر حاجات الدول الكبرى الاجنبية من الغاز المسال، وجعل أمن قطر واستقرارها مصلحة حيوية لجميع الأطراف الدولية، ودعمها في حال واجهت مشكلة خطيرة تهدد أمن الطاقة في تلك المنطقة المضطربة . فقد سعت قطر وما تمتلكه من نفوذ سياسي إلى تكوين تحالفات عالمية وهي بمنزلة وثيقة تأمين بالنسبة لها .

٣ – **التحرك القطري اتجاه العمق الافريقي** – بجانب مصر فقد قاطعت دولة قطر عدداً من الدول الأفريقية منها: جيبوتي، وجزر القمر، وموريشيوس، والغابون، وموريتانيا، وحكومة (حفتر في شرق ليبيا) وجمهورية تشاد، والسنغال (الشيايجي ٢٠١٨، ٩٣). إلا ان قطر سعت إلى كسب تأييد إقليمي ودولي، إذ نجحت قطر في اقناع بعض الدول الافريقية المقاطعة بالتراجع عن اجراءاتها، كما فعلت مع السنغال التي أعلنت عن عودة سفيرها إلى الدوحة في ٢١/ آب/ ٢٠١٧، بعد ان دعته إلى التشاور. وتلتها تشاد في ٢٠/ شباط/٢٠١٨ بإعادة العلاقات الدبلوماسية مع الدوحة إلى وضعها الطبيعي، بعد ان أُغلقت سفارتها إلى أكثر من ستة أشهر، واستقبلت الدوحة في عام واحد ستة زعماء من إفريقيا، كما قامت بفتح سفارة جديدة لها في غانا (قبلان ٢٠٢١، ٢٩٦). إذ تعد قطر المصالح الاستراتيجية في القرن الافريقي ظهيراً امنياً لها، حيث تستمد أهميتها الحيوية بواسطة ارتباطها بالبحر الاحمر باعتباره شريان الملاحة الدولية، مما سيعزز من نفوذ قطر بوصفها قطباً اقليمياً، ومصالحها الاقتصادية والتي تتجسد اساساً بالإعانات والمساعدات والقروض كما في السودان وجيبوتي وارتيريا (المخ ٢٠١٩، ١٣٣).

٤– المصالحة و انتهاء الأزمة

بدأت الأزمة في عام ٢٠١٧ بمتغير دولي وهو؛ وصول رئيس الولايات المتحدة ترامب إلى السلطة، وانتهت بمتغيرين دوليين هما: ظهور جائحة كورونا في آذار ٢٠٢٠. وخروج ترامب من الرئاسة، بعد خسارته في الانتخابات الرئاسية أواخر عام ٢٠٢٠ ووصول الرئيس جو بايدن وهو ممثل عن الحزب الديمقراطي.

ونتيجة لتلك المتغيرات؛ عُقدت في مدينة العلا السعودية في ٥ كانون الثاني ٢٠٢١ قمة مجلس التعاون الخليجي الحادية والأربعون، والتي شهدت التوقيع على وثيقة مبدئية انطوت على توجيهات وقواعد عامة لتجاوز الخلاف مع قطر، تؤكد الثوابت الرئيسة الواردة في بيان مجلس التعاون، في ظل أساسيات واضحة وهي؛ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم المساس بسيادة أية دولة من الدول الأطراف، والتعاون فيما يهدد الأمن الداخلي أو الأمن الإقليمي، فضلاً عن التعاون في مكافحة الإرهاب.

وعلى الرغم من الحسابات التي دفعت إلى المصالحة الخليجية بقرار سياسي مسبق، إلا ان هنالك عوامل ضاغطة على صناع القرار بدول الخليج لأجل إنهاء الأزمة وتغليب المصالحة، أهمها: التحديات السياسية والاقتصادية، والخسائر التي لحقت بدول المجلس من جراء الأزمة، فضلاً عن التكاليف الاقتصادية الناتجة عن وباء "كورونا ١٩" وتراجع أسعار النفط، وهو ما انعكس في خفض الموازنات العامة، وعجز الميزانيات، وتحولات سوق العمل، وتسريح العمالة؛ الأمر الذي جعل خليج ٢٠٢١ يختلف عن خليج ٢٠١٧. فضلاً عن ذلك الاحتفال بمرور ٤٠ عاما على إنشاء مجلس التعاون الخليجي، واستقبال عقد جديد في تاريخ المجلس، تفرض الضرورات أن يكون مختلفاً عن أصعب عقد مر على دول المجلس (٢٠١٠ – ٢٠٢٠) من ناحية الأزمات والخلافات البينية (صحيفة الراية ٢٠٢١).

كما اتخذت إدارة ترامب مسارًا جديدًا في أيامها الأخيرة من الحكم، في محاولة حل نزاع مستمر منذ ثلاث سنوات ونصف بين قطر وجيرانها الخليجين، وكان أحد الأهداف الرئيسة لتلك الإدارة، هو احتواء إيران والعمل على ممارسة سياسية الضغط القصوى ضدها

إذ قال المسؤولون: إن الرئيس ترامب ضغط شخصيًا على القادة السعوديين لإنهاء القيود المفروضة على المجال الجوي، والتي غالبًا ما تجبر الطائرات على التحليق فوق إيران، مما يوفر لإيران مصدر تمويل تريد الولايات المتحدة إزالته. وقال مسؤول أميركي: "هناك شعور أكبر بالحاجة الملحة لحل قضية المجال الجوي و إنه مصدر إزعاج مستمر لنا أن الأموال تذهب إلى خزائن إيران؛ بسبب تحليق الخطوط الجوية القطرية " (Nissenbaum and Kalin ٢٠٢٠).

ونتيجة لتلك التطورات، فقد التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وامير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد في العاصمة بغداد على هامش مؤتمر بغداد للتعاون والشركة، في أول لقاء بينهما بعد سنوات من المقاطعة، حيث اكدوا أهمية ترسيخ الأمن والاستقرار والتنمية على الصعيد الإقليمي، بعد ما تقاربت وجهات النظر بشأن الملف الليبي وحث الجانبين على دعم الجهود الأممية في ليبيا، كما اتفقت مصر وقطر على استمرار تبادل الزيارات بين البلدين فضلاً عن استئناف اطر التعاون الثنائي (الجزيرة نت ٢٠٢١).

الخاتمة

وفي ختام هذه البحث يمكن القول ان قطر تحولت الى فاعل إقليمي مؤثر على الرغم من صغر حجمها، كما وفرت لنفسها حماية من خلال ادواتها الاستراتيجية، حيث اصبح من الصعب ان تتعرض ارضها او سيادتها للخطر، من دون ان تتحرك الكثير من الدول والمنظمات الدولية؛

لأنها اصبحت ترتبط بمصالح سياسية واقتصادية واخلاقية وانسانية مع قطر ومؤسساتها الرسمية وغير الرسمية؛ ومع انتهاء الازمة الخليجية – القطرية، خرجت الدوحة من أزمة الحصار أكثر تماسكا وقوة ومنعة، من ذي قبل؛ وذلك عن طريق تكثيف من أدواتها الاستراتيجية من الأمن القومي، بالدبلوماسية والاتصالات الاستراتيجية، فلم تستجب لمطالب دول الحصار المُخلةِ بالسيادة، وعززت من استقلاليتها؛ في قرارها السيادي والإعلامي والسياسي، وهذا في حد ذاته يعد انتصاراً، فهذه هي الأسباب التي فرض من أجلها الحصار ولكنه فشل في تحقيقها.

وبناءً على ما تقدم يمكننا التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات الآتية:

١- أدت استراتيجية قطر الكامنة في إظهار دورها على الصعيد الدولي والإقليمي، إذ عززت قطر من قوتها الناعمة عن طريق تكثيف من أدواتها الاستراتيجية من الأمن القومي، بالدبلوماسية والاتصالات الاستراتيجية؛ إذ ربطت ذلك بمبادرات الوساطة بجهات دولية وإقليمية فاعلة ومتعددة، ومن ثم حقق لها ذلك دورًا استراتيجيًا أدى إلى نشوء نوع من الاعتماد المتبادل والتي ساهمت في تعزيز امنها واستقرارها .

٢- صلابة الاقتصاد القطري وقوته الذاتية نتيجة لتبني سياسات اقتصادية كلية سليمة؛ إذ عملت على تأسيس بُنى تحتية إنتاجية (أكبر بُنية تحتيةً لإسالة الغاز عالمياً) وبنية تحتية ضخمة، مثل: (الموانئ البحرية والجوية وخطوط طيران عالمية)، واستثمارية (لإدارة الأزمات) فضلاً عن الدورة الاقتصادية، والتي تمكنت الدوحة من بناء اقتصاد قوي وقادر على امتصاص الصدمات، وشكلت اذرعاً لكسر الحصار.

٣- تبنت قطر مجموعة من السياسات لتنمية المنتج المحلي وتعظيم الاكتفاء الذاتي، عن طريق دعم الإنتاج الزراعي والحيواني والصناعات الخفيفة، وتنويع الشركاء التجاريين، ومراكمة استثماراتها الخارجية، والتوسع في صناعة الغاز الطبيعي المسال للبقاء في الصدارة العالمية، ودعم النمو وتقوية علاقات قطر الجيو– اقتصادية، بواسطة ربط صادراتها واستثماراتها بدول مؤثرة في الساحتين الاقتصادية والسياسية العالمية.

٤- عملت قطر على ان تكون المزود الرئيسي لأسواق الطاقة العالمية من النفط والغاز الطبيعي المُسال؛ وقدرة استثماراتها الخارجية وتبادلاتها التجارية او حتى مساعداتها الانسانية، اذ يبنى ذلك كله على ان تجعل نفسها بلداً لا غنى عنهُ ولأهم القوى الدولية الفاعلة، وهو أمر مرتبط على نحو لا مفاك منه بأمنها واستقرارها .

٥- بعد انتهاء الازمة الخليجية القطرية، احتلت قطر مكانة جديدة بفضل قوة سياستها الخارجية التي تفوق بكثير حجمها الجيو– ستراتيجي، وتأكيد مكانتها في بيئتها

الإقليمية، بل حتى في مجالات أبعد، كما يَظهر ذلك من خلال دورها في أفغانستان. في حين أصبحت الإمارات والسعودية في موقف دفاعي بعد أن تعرضت لعدة نكسات في مواضيع إقليمية مختلفة ، و يمكن تفسير هذا الوضع الجديد بأن منطقة الخليج شهدت إعادة توازنات جيوسياسية كبير؛ ويمكن القول بأن قطر طورت من سياستها الخارجية المستقلة مستوحاة من نظرة استراتيجية على المدى الطويل، في حين طبقت الإمارات والسعودية من جانبها تكتيكات قصيرة المدى .

قائمة المصادر باللغة العربية

١. باكير ، علي حسين. الشراكات الاوربية والاسيوية روافع لدعم المكانة السياسية والاقتصادية لقكر. في: مجموعة باحثين. صمود قطر نموذج في مقارمة الحصار وقوة الدول الصغيرة . وكالة الانباء القطرية. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت).-www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2018...01/03/%D8%A7%D9%82%D8%AA(تاريخ الدخول للموقع في ٢٠/ نيسان /٢٠٢٢).

٢. التميمي، ناصر. توسعة ميناء حمد في قطر التداعيات الاقتصادية والجيو – سياسية .في مجموعة مؤلفين. صمود قطر نموذج في مقاومة الحصار وقوة الدول الصغيرة. تحرير: عزالدين المولى و الحواس نقية. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

٣. جرغون ، علي عرفات. ٢٠١٦. العلاقات الايرانية الخليجية الصراع الانفراج التوتر. القاهرة: دار العربي للنشر والتوزيع.

٤. الجزيرة نت. ٢٠٢١ .امير قطر يلتقي في بغداد الرئيس المصري ونائب رئيس دولة الإمارات . ٢٨/ اب. متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.aljazeera.net/ (تاريخ الدخول ١٧/ ايار/٢٠٢٢).

٥. الجزيرة نت. ٢٠٢٢ . قطر تطلق مشروعا لمخازن الأمن الغذائي بميناء حمد. ١٦/ تموز /متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) https://www.aljazeera.net تاريخ الدخول للموقع في ٢٠/ نيسان /٢٠٢٢.

٦. حسن ، اسلام خالد. ٢٠١٥ . العلاقات البينية تنافس المصالح تباين الرؤى. الخلافات الخليجية – الخليجية الاسباب والقضايا وآليات الحل ؛ في مجموعة مؤلفين: مسيرة التعاون الخليجي التحديات الراهنة والمخاطر المستقبلية. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات.

٧. حسين ، احمد قاسم. ٢٠١٨ . الاتحاد الاوربي والازمة الخليجية السياق ومواقف الفاعلين. مجلة سياسات عربية. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.. العدد ٣٠. كانون الثاني .

٨. الزيدي، مفيد كاصد. ٢٠١٩. السياسة الامريكية تجاه الازمة القطرية. مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد. العددان ٧٧– ٧٨.

٩. سلمان ، مصطفى ابراهيم. ٢٠٢٠.اسباب الازمة الخليجية في العام ٢٠١٧ وابعادها الاقليمية والدولية . مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة بغداد . العدد ٣٢. المجلد ٩.

١٠. الشرق. ٢٠١٧. "حصاد" الغذائية تطلق مبادرة" اكتفاء" لدعم المزارعين المحليين . ١٨/تموز متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) متاح على الموقع الالكتروني https://m.al-sharq.com تاريخ الدخول للموقع في(٢٠/نيسان /٢٠٢٢).
١١. الشمري، مصطفى ابراهيم سلمان. ٢٠٢٠. اسباب الازمة الخليجية فب العام ٢٠١٧ وابعادها الاقليمية والدولية. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة بغداد. العدد ٣٢. المجلد ٩.
١٢. الشيايجي ، عبد الله خليفة. ٢٠١٨. ازمات مجلس التعاون لدولة الخليج العربية الجذور الاسباب الوساطات وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٣. الشيايجي، عبد الله خليفة. ازمات مجلس التعاون لدولة الخليج العربية الجذور الأسباب الوساطات وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨. بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.
١٤. الشيخ، صادق عبد الله. ٢٠٢١ . العلاقات التركية القطرية السياسة الخارجية والأمن الإقليمي (٢٠٠٢-٢٠٢٠).الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
١٥. صحيفة الراية . ٢٠٢١. قمة العلا مرحلة جديدة في مسيرة العمل الخليجي. الدوحة . العدد ١٤١٢٤/٧/ كانون الاول.
١٦. عبد الامير ، عبد الله. ٢٠١٧. الصراع السعودي القطري الاسباب والنتائج المحتملة. بغداد : مركز البيان للدراسات والتخطيط.
١٧. عبد الحسين، ياسر. ٢٠١٩.الشيوخ الشباب تأثير صعود القيادة الخليجية الجديدة على السياسة الخارجية. في: مجموعة باحثين. قطر وازمة الخليج عقدة الجيوبوليتك والتنافس الإقليمي مجلة حمورابي.السنة السابعة. العدد ٢٩.
١٨. العربي الجديد. ٢٠١٧. الحصار على قطر يوقع شركات اماراتية وسعودية في ازمة . ١٢/حزيران /٢٠١٧ متاح على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت)متاح على الموقع الالكتروني https://www.alaraby.co.uk/ (تاريخ الدخول للموقع في ٢٠/ نيسان / ٢٠٢٢).
١٩. علي، سليم كاطع . ٢٠٢١. الازمة الخليجية – القطرية الأبعاد والنتائج. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد ١١. المجلد ٢٠.
٢٠. عمر، أيمن. ٢٠١٧. الخلفية الاقتصادية للصراع القطري الاماراتي . صحيفة النهار. بيروت. ٢٦/تشرين الثاني. شبكة المعلومات الدولية (الانترنت). متاح على الموقع الالكتروني https://www.annahar.com/ تاريخ الدخول للموقع في(٢٢/ نيسان /٢٠٢٢).
٢١. عواد ،عامر هاشم. ٢٠٢١ . المتغيرات الاقليمية والدولية واثرها في ازمة العلاقات القطرية السعودية ٢٠١٧-٢٠٢١. مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين. العدد ٢٤.
٢٢. قبلان، مروان. ٢٠١٩ . قطر والولايات المتحدة الامريكية تحولات العلاقة وحدود التوافق. مجلة سياسات عربية. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.. العدد ٤٠ . ايلول .
٢٣. قبلان، مروان. ٢٠٢٠. قطر والولايات المتحدة تحولات العلاقة وحدود التوافق والاختلاف. في مجموعة مؤلفين. العلاقات الخليجية الامريكية هواجس السياسة والاقتصاد والامن. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٤. قبلان، مروان. ٢٠٢١. سياسة قطر الخارجية الاستراتيجية في مواجهة الجغرافيا. بيروت: مركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٥. مجموعة مؤلفين. ٢٠١٤. الخليج في سياق استراتيجي متغير. تحرير محمد بدري عبد وجمال عبد الله. الدوحة : مركز الجزيرة للدراسات.
٢٦. محمود ، محمد صلاح. ٢٠٢٠. العزل في السياسة الخارجية السعودية حيال قطر. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد ٨١.
٢٧. محمود ، محمد صلاح. ٢٠٢٠. العزل في السياسة الخارجية السعودية حيال قطر. مجلة دراسات دولية. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. العدد ٨١.
٢٨. المخ، زهير. ٢٠١٩. قطر دراسة في السياسة الخارجية. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
٢٩. المري ، آمنة. ٢٠١٩ . المستجدات في دولة قطر. في مجموعة مؤلفين. الخليج بين الثابت والمتحول الاستدامة في الخليج. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية .
٣٠. ناصر ، كرار أنور. ٢٠١٨. البحث عن الذات في صراعات الشرق الاوسط الدور الاماراتي انموذجاً. في: مجموعة باحثين. قطر وازمة الخليج عقدة الجيوبوليتك والتنافس الإقليمي. بيروت : مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية.
٣١. نقلاً عن: ابو ارشيد ، اسامة. ٢٠١٧ . الموقف الامريكي من الازمة الخليجية. مجلة سياسات عربية. بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. العدد ٢٧ تموز .
٣٢. نقلاً عن: طعمة، امجد زين العابدين. ٢٠٢٠ . قطر والمانيا غلبة المصالح وترتيب الاولويات. مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية. جامعة المستنصرية . المجلد ٤٧. العدد ١ .
٣٣. نقلاً عن: وحدة تحليل السياسيات. ٢٠١٧. الأزمة الخليجية الجذور المسارات التفاعلات الاقليمية والدولية. مجلة سياسات عربية. بيروت : المركز لعربي للأبحاث ودراسة لسياسات. العدد٢٦.
٣٤. الياس ، ميسوم. ٢٠١٩. الموقف الاقليمي من الازمة الخليجية الراهنة. في مجموعة مؤلفين: الازمة الخليجية الراهنة الاسباب والتداعيات. قطر المملكة السعودية. الامارات العربية. البحرين . مصر. تحرير محفوظ رسول.عمان: مركز الكتاب الاكاديمي.

قائمة المصادر باللغة الانكليزية

1. A group of authors. 2014. The Gulf in a changing strategic context. Edited by Muhammad Badri Abd and Jamal Abdullah. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
2. Abdel Hussein, Yasser. 2019. Young Sheikhs: The impact of the rise of the new Gulf leadership on foreign policy. In: A group of researchers. Qatar and the Gulf Crisis, the Geopolitical Complexity and Regional Competition, Hammurabi Magazine, Seventh Year. Issue 29.
3. Abdul Amir, Abdullah. 2017. The Saudi-Qatari conflict: causes and possible consequences. Baghdad: Al-Bayan Center for Studies and Planning.
4. Al Jazeera Net. 2021. The Emir of Qatar meets in Baghdad with the Egyptian President and Vice President of the UAE. 28/ August. Available on the Internet (Internet) https://www.aljazeera.net/ (access date May 17, 2022).

5. Al Jazeera Net. 2022. Qatar launches a project for food security warehouses in Hamad Port. July 16, available on the Internet: https://www.aljazeera.net. Access date to the website: April 20, 2022.
6. Al-Arabi Al-Jadeed. 2017. The blockade on Qatar throws Emirati and Saudi companies into crisis. June 12, 2017 Available on the Internet, available on the website https://www.alaraby.co.uk/ (access date on April 20, 2022).
7. Ali, Salim Kati'. 2021. The Gulf-Qatari Crisis, Dimensions and Results. Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies. Baghdad University. Issue 11. Volume 20.
8. Al-Marri, Amna. 2019. Developments in the State of Qatar. In a group of authors. The Gulf: Between fixed and variable sustainability in the Gulf. Beirut: Center for Arab Unity Studies.
9. Al-Raya newspaper. 2021. Al-Ula Summit, a new stage in the Gulf action process. Doha. Issue No. 14124/7/December.
10. Al-Shammari, Mustafa Ibrahim Salman. 2020. The causes of the Gulf crisis in 2017 and its regional and international dimensions. College of Law Journal for Legal and Political Sciences. Baghdad University. Issue 32. Volume 9.
11. Al-Shayaiji, Abdullah Khalifa. 2018. Crises of the Gulf Cooperation Council, roots, causes, mediations, and future scenarios 2011-2018. Beirut: Arab House of Science Publishers.
12. Al-Shayaiji, Abdullah Khalifa. Crises of the Gulf Cooperation Council, roots, causes, mediations, and future scenarios 2011-2018. Beirut: Arab House of Science Publishers.
13. Al-Tamimi, Nasser. The expansion of Hamad Port in Qatar, the economic and geopolitical repercussions. In a group of authors. Qatar's steadfastness is a model of resistance to the blockade and the strength of small countries. Edited by: Ezzedine El-Mawla, and the senses are pure. Doha: Al Jazeera Center for Studies.
14. Al-Zaidi, Mufid Kasid. 2019. American policy towards the Qatari crisis. Journal of International Studies. Baghdad University. Issues 77-78.
15. Awad, Amer Hashem. 2021. Regional and international variables and their impact on the crisis in Qatari-Saudi relations 2017-2021. Political Issues Magazine. The two rivers university. Issue 24.
16. Bakir, Ali Hussein. European and Asian partnerships are levers to support the political and economic status of Kakar. In: A group of researchers. Qatar's steadfastness is a model in resisting the blockade and the strength of small countries. Qatar News Agency. Available on the Internet. www.qna.org.qa/ar-QA/News-Area/News/2018-01/03/%D8%A7%D9%82%D8%AA… (access date to the website on April 20, 2022).
17. Bakir, Khalid bin Rashid. 2018. Qatar's strategies to thwart the economic blockade. In a group of authors. Qatar's steadfastness is a model of resistance to the blockade and the strength of small countries. Source previously mentioned.
Brain, Zuhair. 2019. Qatar: A Study in Foreign Policy. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
18. East. 2017. "Hasad" Food Company launches the "Iktifa" initiative to support local farmers. July 18 Available on the Internet Available on the website https://m.al-sharq.com Date of access to the website on (April 20, 2022).
19. Elias, Maysum. 2019. The regional position on the current Gulf crisis. In a group of authors: The current Gulf crisis: causes and repercussions. Qatar Kingdom of

Saudi Arabia. Arab Emirates. the two seas . Egypt. Edited by Mahfouz Rasoul. Amman: Academic Book Center.
20. Gause ، F. Gregory . 2017 .What the Qatar crisis shows about the Middle East . POMEPS Briefings . Washington: The Project on Middle East Political Science . No. 31. October .
21. Hassan, Islam Khaled. 2015. Inter-relations, competing interests, and diverging visions. Gulf-Gulf disputes: causes, issues, and resolution mechanisms; In a group of authors: The path of Gulf cooperation, current challenges and future risks. Beirut: Al Jazeera Center for Studies.
22. Hussein, Ahmed Qasim. 2018. The European Union and the Gulf crisis: the context and the positions of the actors. Arab politics magazine. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.. Issue 30. January .
23. Jarghun, Ali Arafat. 2016. Iranian-Gulf relations, conflict, détente, tension. Cairo: Dar Al-Arabi for Publishing and Distribution.
24. Mahmoud, Mohamed Salah. 2020. Isolation in Saudi foreign policy towards Qatar. Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies. Baghdad University. Issue 81.
25. Mahmoud, Mohamed Salah. 2020. Isolation in Saudi foreign policy towards Qatar. Journal of International Studies. Center for Strategic and International Studies. Baghdad University. Issue 81.
26. Nasser, Karar Anwar. 2018. Searching for oneself in the conflicts of the Middle East, the Emirati role as a model. In: A group of researchers. Qatar and the Gulf crisis are a complex of geopolitics and regional competition. Beirut: Beladi Center for Strategic Studies and Research.
27. Omar, Ayman. 2017. The economic background of the Qatari-Emirati conflict. An-Nahar newspaper. Beirut. 26 November. International Information Network (Internet). Available on the website https://www.annahar.com/ Date of access to the website (April 22, 2022).
28. Qablan, Marwan. 2019. Qatar and the United States of America: Relationship transformations and the limits of consensus. Arab politics magazine. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.. Issue 40. September.
29. Qablan, Marwan. 2020. Qatar and the United States: Relationship transformations and the limits of agreement and disagreement. In a group of authors. US-Gulf relations concern politics, economics and security. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies.
30. Qablan, Marwan. 2021. Qatar's strategic foreign policy in the face of geography. Beirut: Al-Arabi Center for Research and Policy Studies.
31. Quoted from: Abu Irshid, Osama. 2017. The American position on the Gulf crisis. Arab politics magazine. Beirut: Arab Center for Research and Policy Studies. Issue 27 July.
32. Quoted from: Policy Analysis Unit. 2017. The Gulf Crisis, Roots, Paths, Regional and International Interactions. Arab politics magazine. Beirut: The Center for Arab Research and Policy Studies. Issue 26.
33. Quoted from: Tohme, Amjad Zain Al-Abidin. 2020. Qatar and Germany have predominance of interests and prioritization. Derasat Journal for Humanities and Social Sciences. Mustansiriya University . Volume 47. Issue 1.

34. Salman, Mustafa Ibrahim. 2020. The causes of the Gulf crisis in 2017 and its regional and international dimensions. College of Law Journal for Legal and Political Sciences. Baghdad University . Issue 32. Volume 9.
35. Sheikh, Sadiq Abdullah. 2021. Turkish-Qatari relations, foreign policy and regional security (2002-2020). Doha: Al Jazeera Center for Studies.
36. Yom ،Sean L . 2018 . Regimes identities and Regional Order Kuwait Qatar and the gulf cooperation council .Taiwan Journal Democracy . no1. vol 14 .
37. Zaccara، Luciano. 2019 .Iran and the Crisis among the Gulf Cooperation Council Countries. Risks and Opportunities:group of authors Europe and Iran in a Fast . changing middle east . Foundation for European Progressive Studies (FEPS) and Istituto Affari Internazionali (IAI) R0MA .